

دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية- دراسة حالة مجمع صيدال-

The role of social responsibility accounting in improving the quality of accounting information. Soidal complex case study

شيخ عبد القادر*

مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر- الجزائر

Abdelkader.chikh@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/17

تاريخ الإستلام: 2021/05/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة الى جانبين الأول تمثل في الاطار النظري للدراسة، أما الجانب الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية بمجمع صيدال، وذلك من خلال دراسة استطلاعية لعينة بلغت 67 مفردة من موظفي ومحاسبي مجمع صيدال حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج *spss*، وتوصلت هذه الدراسة الى أن تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة يزيد من جودة المعلومات المحاسبية وشفافيتها حيث تساعدهم على تقييم أدائها الاجتماعي. الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، معلومات محاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية. تصنيف JEL: M14، M51، M41.

Abstract:

This study aims to determine the role of social responsibility accounting in improving the quality of accounting information, and to achieve this goal the study was divided into two aspects. The staff and accountants of Soidal complex, where the descriptive and analytical approach was used using the *spss* program, and this study concluded that the adoption of social responsibility accounting in the institution increases the quality and transparency of accounting information as it helps them to evaluate its social performance.

Keywords: Social responsibility; social responsibility accounting; accounting information; quality of accounting information; disclosure of social information.

Jel Classification Codes: M14، M51 ،M41.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد إكتسح موضوع المسؤولية الاجتماعية أهمية بالغة في الآونة الأخيرة، حيث أصبح محل اهتمام العديد من المؤسسات والباحثين والمهنيين المهتمين بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما أننا نجد فضاء واسعاً للدراسات والأبحاث الحديثة سواء من قبل التنظيمات الدولية أو مراكز البحث العلمي أو المؤتمرات والندوات، ولقد تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية خاصة بعد ما أصبحت تهدف إلى تخفيف مصالغ المجتمع الذي تعمل فيه قبل مصالحها الذاتية، باعتباره هو سبب وجودها ولولا المجتمع لما كانت هي، كما تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أهم المواضيع التي اهتم بها المجتمع الدولي بإصدار المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إذ لم يعد تقييم الشركات يعتمد على الربحية فقط ولم تعد الشركات تعتمد في بناء سمعتها على المراكز المالية فحسب، بل إضافة على ذلك تعتمد على مدى مساهمتها في تحقيق رفاهية المجتمع وخدمته بعد ما كانت تسعى كبريات الشركات باختلاف نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي وتعظيم أرباحها واستغلال المجتمع واستنزاف الموارد المتاحة، وللقيام بذلك لا بد من توفر أداة تطبقها تمثلت في محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي هدفها قياس التكاليف المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات والإفصاح عنها في قوائم مالية ذات أثر اجتماعي، ومن هنا سنحاول تسليط الضوء على محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

1.1 إشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها النحو التالي:

"ما مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟"

وانطلاقاً من الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية؟ وما هي متطلبات تطبيقها؟
- ✓ ما المقصود بالمعلومات المحاسبية، وفيما تتمثل خصائصها وجودتها؟
- ✓ ما هو دور محاسبة المسؤولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة؟

2.1 فرضيات الدراسة: تستند هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية H0: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05)"

ويندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد الوثوقية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05).
- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد الملاءمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05).
- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد القابلية للفهم ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05).
- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد القابلية للمقارنة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05).

3.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- ✓ إلقاء نظرة عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وعلى أهم البعادر التي تقوم عليها؛
- ✓ التطرق إلى أهم خصائص المعلومات المحاسبية وجودتها

✓ التعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة المعلومات المحاسبية.

4.1. منهج الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة لموضوع الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري من الدراسة، في حين عالجت الجانب الميداني بتوزيع الاستمارة على عينة من محاسبين وإداريين بمجمع صيدال و قمنا بتحليلها بالبرنامج الإحصائي Spss.

2. الجانب النظري للدراسة:

1.2 محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

1.1.2. تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية: يجدر الإشارة إلى أن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية تزايد ونمى مع نمو الوحدات المحاسبية وتعاضم قدراتها والتي ترمي في مسعاها إلى إعداد تقارير عن تكاليفها الاجتماعية وأنشطتها التي تقوم بها والتي بدورها يكون لها أثر اجتماعي حيث أصبح من واجب المحاسب بالمؤسسة إيجاد أدوات ومقاييس للتعبير عن الإفصاح عن تلك التكاليف، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وهناك العديد من التعاريف لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية نذكر أهمها كما يلي:

● المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي نص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أسسا طبيعية واجتماعية واقتصادية ويتضح ضمن هذا التعريف أنه ليس لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تعريف مستقل بل يدخل ضمن المفهوم الشامل للمحاسبة (محمد سالم، 2009، صفحة 30).

● كما عرفت على أنها: "منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة." (بلال فايز، 2014، صفحة 242)

● محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها: "بمثابة التذكير للمؤسسات لمسؤولياتها وواجباتها اتجاهها مجتمعها الذي تنسب إليه، بينما يرى الأخر أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تقتضي ألا تتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإيراداتها المنفردة اتجاهها المجتمع (فياض علان، 2013، صفحة 39).

● عرفت أيضا بأنها: "تطبيق المحاسبة في العلوم الاجتماعية والتي تعني بتطوير أساليب المحاسبة لتغطي الآثار والنتائج الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات على المجتمع." (السليطي، 2009، صفحة 17)،

● المسؤولية الاجتماعية على أنها: ذلك السلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي والبطالة والتضخم وزيادة الفقر لدى بعض الأقليات الاجتماعية ونشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من عدم قيام المؤسسات بتنفيذ واجباتها اتجاه المجتمع (فياض علان، 2013، صفحة 41).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها فرع من الفروع المحاسبية الحديثة التي تهتم بقياس كل المساهمات التي تقوم بها المؤسسات في إطار مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع التي تمارس فيه نشاطها، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتلك المساهمات في القوائم المالية والتقارير الاجتماعية وتوصيلها للاطراف المستخدمة لها.

2.1.2. أسباب زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: هنالك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أهمها: (محمد علاء الدين و براق، 2019، صفحة 322).

- الأثر السلبي لقيام الصناعات الحديثة ودورها في القضاء على الثروات الطبيعية وتلويث البيئة و الأضرار بالمصلحة العامة للإنسان والكائنات الحية الأخرى؛
 - الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من أجل إلزامها بالمشاركة في معالجة مشكلاتها البيئية، بحيث تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية؛
 - عدم قدرة الحكومات لوحدها على حل المشاكل البيئية التي لوثتها مؤسسات الأعمال وتحمل المجامع جزء كبير من مخلفاتها؛
 - مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وعرض الكثير من الدول العالم تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية؛
 - التغييرات القيمة في المجتمعات الإنسانية والنظرية الحديثة للفرد والمجتمع، والدعوة إلى إيجاد التوازن بين مصالح المؤسسات المجتمع بفئاته المتعددة ؛
- 3.1.2. متطلبات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية: هنالك مجموعة من المتطلبات الأساسية التي لابد من تطبيقها لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أو يجب السعي لإيجادها لما فيها من فوائد وهي كالتالي: (مخلد النعيمات وجميل حسين، 2011، صفحة 322).
- هيكل تنظيمي جيد ومفهوم نتضح فيه الأهداف العامة للتنظيم وللأقسام وكذلك المهام والصلاحيات والمسؤوليات والسياسات والإجراءات والإلمام التام بإطار التخطيط بالمشروع ومعرفة المعدلات التخطيطية الخاصة بكل عنصر من عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات وغيرها من وجوب إظهار وربط مسؤولية الشخص الذي وضع هذه المعدلات في مركز المسؤولية التابعة لها؛
 - دليل حسابات موحد ومتناسق مع التنظيم الإداري الموافق عليه يراجع بصفة دورية لتلاءم مع التنظيم الإداري القابل لتطور مع ضرورة استخدام أسلوب الترميز المناسب لكي تعطي التقارير المناسبة بالشكل والوقت المناسب وتحديد المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة، ويجب أن يكون مركز المسؤولية مرتبط بشخص معين أو مجموعة من الأشخاص حتى يسهل الرقابة على أعمالهم أو على مراكز المسؤولية التي يشرفون عليها؛
 - نظام موازنة جيد يضمن تقرير الموازنة تفصيلا لمستوى الأقسام من ناحية تحديد أنواع النفقات منفصلة؛
 - نظام تكاليف جيد يساعد في التحليل على مستوى الأقسام بغرض رفع مستوى الأداء، والفصل بين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة بهدف ربط العناصر التي لها علاقة بمركز وأبعاد العناصر التي تعتبر في المسؤولية مراكز أخرى؛
 - استخدام الحاسب الآلي والبرامج المناسبة المتطورة نظرا لضخامة البيانات المراد تجميعها وتبويبها وكذلك التقارير المراد إخراجها في الوقت المناسب؛
 - التقارير المناسبة لابد من تحديد التقارير المناسبة لاحتياجات المستفيدين مما تفي ضرورة القيام بتحليل كامل لهذه الاحتياجات بحيث الكم والكيف لهذه المعلومات وكذلك مواعيد إخراجها وتحديد من تعطى له هذه التقارير؛
 - قياس الأداء الفعلي للوقوف على الكميات والقيم الفعلية ومقارنتها بالكميات والقيم التقديرية لنفس مركز المسؤولية المشرف عليه شخص معين إذا ما توفرت هذه المتطلبات فإنه يمكن تصميم نظام محاسبة المسؤولية وتحقيق الفوائد المرجوة منه، وتختلف المؤسسات فيما بينها في مدى توافر هذه المعلومات؛

- ربط عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات بمراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة وذلك بعد تحديد هذه المراكز ومعرفة الشخص المسؤول عن كل مركز مسؤولية.

2.2. جودة المعلومات المحاسبية: تعد المعلومات المحاسبية المخرج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية، كما تعتبر موردا اقتصاديا جديا هاما في مجال صنع القرارات من قبل الأطراف المستخدمة لها واتخاذ القرار بشكل صحيح، حيث سنحاول في هذه النقطة التطرق إلى ماهية المعلومات المحاسبية وجودتها.

1.2.2. تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

هنالك عدة تعريفات للمعلومات المحاسبية نذكر أهمها كما يلي:

- يقصد بالمعلومات المحاسبية البيانات التي تمت معالجتها بحيث تصبح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها عند اتخاذ القرارات.

- كما عرفت المعلومات المحاسبية بأنها: "بيانات تمت معالجتها وأصبحت جاهزة للاستخدام والاستفادة منها، إذ أن كل مجموعة من البيانات تربط مع بعضها البعض بعلاقات معينة، يتم ترتيبها بشكل معين وتصبح - معدة بواسطة شخص معين في غرض محدد في وقت معلوم ومن شأن المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها وتضيف الجديد للمعرفة السابقة (الأخضر و طويرات، 2018، صفحة 258).

- عرف أيضا على أنها: "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا (بوصباح، 2019، صفحة 482).

وعليه فإن المعلومات المحاسبية هي : مخرجات النظام المحاسبي بصفة عامة التي تخدم مستخدمي القوائم المالية.

2.2.2. جودة المعلومات المحاسبية: المقصود بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج الطرق والأساليب المحاسبية البديلة .

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وان يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها (عبد القادر وبكطاش، 2019، صفحة 120).

فتلك الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات من ناحية، وعلى ملائمة تلك المعلومة من ناحية ثانية، وعلى قابلية تلك المعلومات للمقارنة والثبات من ناحية أخرى وتتوقف الثقة في المعلومات على كل من: تمثيلها لحقيقة الأحداث والوقائع، عدالة تلك المعلومات، وقابليتها للتحقق، أما ملائمة المعلومات فإنها تتوقف على توقيت المعلومات، القيمة التنبؤية لها والتغذية العكسية، فهناك أكثر من مدخل لتحديد مفهوم الجودة، منها على الأخص، مدخل منفعة المعلومات المالية للقرارات والذي يركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمي القوائم المالية، مدخل الحوكمة الذي يركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة (رقايفية، 2019، صفحة 162)، ومن الجدير بالذكر، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات).

3.2.2. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمستخدميها في الوقت المناسب للمستثمرين الحاليين والمحتملون، والمقرضون والدائون والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية وتنقسم إلى قسمين أساسيين كما يلي:

❖ الخصائص النوعية الأساسية:

- **الملائمة:** ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والأغراض التي تعد من أجلها، ويمكن وصفها بالملائمة إذا كما القرار المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها، كما تساعد متخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار شرط توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة، وحتى تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن تتوفر الخصائص التالية: توقيت المعلومات، التغذية العكسية، القدرة على التنبؤ.
- **المصدقية:** أي إمكانية الوثوق بالمعلومات من طرف مستخدميها وخلق حالة من الاطمئنان لديهم للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، هذه الثقة تتجسد إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية وغير متحيزة في عرض الحقائق، ويمكن الوثوق بالمعلومات إذا توفرت فيها ثلاث خصائص: صدق التعبير عن النشاط، عدم التحيز (الحياد)، قابلية التحقق (حميدات، 2014، صفحة 10).

❖ **الخصائص الثانوية:** بالإضافة للخصائص الرئيسية هنالك خصائص ثانوية ولا تقل أهمية عن الخصائص الرئيسية والتي تزيد بدورها من جودة المعلومة المحاسبية وهي :

- **القابلية للمقارنة:** ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة فذلك يزيد من فائدة المعلومات المحاسبية، لأنه يسمح بتقديم مركز ووضع المؤسسة المعينة فيما بين المؤسسات المماثلة مثلا هل مستويات الإرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق وتحت مستوى الأداء في الصناعة ككل إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التذني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها، تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة من جانب المؤسسة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات.
- **الثبات (الاتساق):** ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في اتباع نفس الطرائق المحاسبية (تقييم المخزون السلعي، تحديد عبئ الاستهلاك) (حلوة حنان، 2004، صفحة 54).

4.2.2. آليات الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية:

يمكن انتقال المعلومات الاجتماعية إلى الأطراف ذات المصلحة عبر ثلاث آليات وهي:

- ❖ **الإفصاح الاختياري:** يؤدي عدم اشتراك المستثمرين في إدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة، حيث يفوضون هذه المسؤوليات للإدارة، إلى مشكلتين مهمتين: الأولى وجود عدم تماثل للمعلومات فان المستثمرين اقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن الأنشطة وقيمة المؤسسة والثانية وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المؤسسة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية. يجب أن تفصح المؤسسات طوعا عما لديها من المعلومات لأنه إذ اعتقد المستثمرين أن الإدارة تحجب المعلومات عنهم فسيمتلئهم شعور بان هذه المعلومات سلبية ولا تعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وبالتالي فان المستثمرين سوف يقللون من تقديرهم لقيمة المؤسسة، لهذا يجب تشجيع الإدارة على الإفصاح الطوعي على كل المعلومات لتجنب التقييم غير الصحيح للمؤسسة، كما أن هناك اعترافا بقيمة المعلومات الاجتماعية التي تفصح عنها المؤسسات اختياريا وأثرها على

برحمتها وعلى توجيه قرارات أصحاب المصالح، حيث يعتقدون أن المعلومات الاجتماعية مهمة لاتخاذ قراراتهم ويبحثون عنها في التقارير السنوية (سفير وآخرون، 2018، صفحة 11).

❖ الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض على المؤسسة وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في المجمعات المهنية المحاسبية، ويكون الإفصاح الإلزامي وفقاً لحاجة الأطراف المهتمة ويوفر الحد الأدنى من الإفصاح المفقود في حالة الإفصاح الطوعي، كما يعمل الإفصاح الإلزامي على تقليل التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المستثمرين للبحث والحصول على المعلومات، وذلك بالكشف على أنواع البنود التي تعتبرها المؤسسة تكاليف اجتماعية، وعلى الرغم من الإفصاح الإلزامي يمكن أن يسد حاجة المستثمرين إلى العديد من المعلومات إلا أنه ليس آلية تتسم بالكفاءة لتوزيع المعلومات المالية لأن وضع المعايير المحاسبية هي عملية تتم مع مختلف الأطراف المهتمة مثل الحكومة والمستثمرين والمؤسسات والمجتمع المالي وغيرهم، حيث تتدخل هذه الأطراف للمحافظة على مصالحها وتحسين رفايتها، ومن ثم فإن المعيار الصادر يمثل توازناً للقوى في المجتمع ولا يحقق غالباً المثالية في توزيع المعلومات، ووجود معايير محاسبية تلزم بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية ساعد في إلزام المؤسسات بضرورة الإفصاح عن هذه الالتزامات فيقول الحيالي " أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور الجوهرية، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، وبالرغم من تزايد إقبال المؤسسات على الإفصاح الاجتماعي إلا أن العامل الرئيسي المؤثر فيها غالباً ما يكون مرتبط بالامتثال للتشريعات والإجراءات القانونية، لأنه في حال عدم الامتثال لهذه التشريعات تتعرض المؤسسات إلى غرامات وعقوبات، وذلك مثل ما يظهر في السنوات الأخيرة من زيادة وعي و الاهتمام المجتمع بحماية البيئة وخاصة دور المؤسسات ومسؤوليتها في هذا الصدد الموضوع من خلال العديد من الخطوات والمبادرات التي تلزم أو تحث المؤسسات على الإفصاح عن المعلومات البيئية التي من المحتمل أن تكون مفيدة للأطراف المهتمة (حسنا، 2014، صفحة 254).

❖ المصادر الخارجية: وهي التي لا يمكن للإدارة التحكم بها مثال ذلك الصحافة المقروءة أو المسموعة كانت أو المرئية ولها اثر كبير على أصحاب المصالح في المؤسسات العامة، حيث من خلالها تنعكس صورة المؤسسة للمجتمع ككل، فإذا كانت هذه الصورة ايجابية كان الأثر ايجابي على المؤسسة والعكس صحيح (علام، 1991، صفحة 115).

3. الجانب التطبيقي للدراسة:

- 1.3 منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال أدواته للوصف والتحليل لتوضيح مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال المسح بطريقة العينة لجمع البيانات.
- 2.3 مجتمع الدراسة: اشتملت على جميع المحاسبين العاملين بمجمع صيدال والذين بلغ عددهم 67 شخص.

3.3. هيكل الدراسة: من أجل الوصول إلى النتائج والحكم على مدى صحة الفرضيات ودعمها، تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كما يلي:

✓ القسم الأول: البيانات الشخصية يتضمن المتغيرات الديمغرافية والتي تتمثل في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة.

✓ القسم الثاني: وقسم إلى محورين وهما:

- المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها وتضمن 09 عبارات.

- المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية وتضمن 12 عبارة حيث قسم إلى 04 أبعاد وهي: (بعد الوثوقية، الملاءمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

حيث تم وضع العبارات على أساس سلم ليكارت الخماسي ووزعت درجاته على النحو التالي:

الجدول رقم (01): مقياس ليدكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

4.3. مصداقية وثبات الدراسة: للتأكد من صدق الاستبيان تم من خلال طريقتين وهما: أولاً صدق المحكمين المختصين في المحاسبة حيث تم عرضه عليهم، ثانياً قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث يجب أن يكون أكبر من 0,60 وحساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لقياس الصدق، ويجب أن يكون أكبر من 0,70، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقياس ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات "ألفا كرونباخ"	معامل الصدق	النسبة
المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها	08	0.783	0.884	%78.3
المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	12	0.889	0.942	%88.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss v23.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان كل نتائج معامل ألفا كرونباخ أكبر من 60% مما يدل على ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعية في الاستمارة.

5.3. تحليل المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة: تمثلت العينة المدروسة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): مواصفات عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
-------	---------	-------	-------	------------------

70.14	47	ذكر	الجنس	01
29.86	20	أنثى		
23.9	16	أقل من 30	الفئة العمرية	02
34.3	23	40-31		
17.9	12	50-41		
23.9	16	أكثر من 50		
14.9	10	ليسانس	المؤهل العلمي	03
59.7	40	ماستر		
25.4	17	دراسات عليا		
31.3	21	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة	05
38.8	26	10-5 سنوات		
29.9	20	أكثر من 10 سنوات		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss

نلاحظ توزيع النسب حسب الجنس لأفراد العينة تمثل في نسبة 70.14% وما نسبته 20.86% أي سيطرت الفئة الذكورية على الفئة الأنثوية، وسيطرت الفئة العمرية ما بين 40-31 على أكبر نسبة من مجتمع الدراسة حيث بلغت نسبتها 34.3%، أما فيما يخص المؤهل العلمي فأغلب أفراد العينة متحصلون على شهادة الماستر وذلك بنسبة 59.9% كما تراوحت خبرة أغلب المسجوبين بين 5 و10 سنوات كأكثر نسبة أين بلغت 38.8%.

6.4. تحليل اتجاه آراء العينة:

1.6.4. تحليل اتجاه آراء العينة لفقرات محور المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها:

الجدول رقم (04): اتجاهات آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول

العبارات	المتوسط	الانحراف	اتجاه العينة
----------	---------	----------	--------------

	المعياري	الحسابي	
موافق	0.971	3.83	1. محاسبة المسؤولية الاجتماعية تحسن الإجراءات المحاسبية (الإفصاح المحاسبي)
موافق	0.990	3.64	2. الممارسات المحاسبية استطاعت مواكبة التطورات المحاسبية وتبنيها لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.
موافق	1.000	3.53	3. تبني المؤسسة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية.
موافق	0.951	3.81	4. تزيد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من شفافية الإفصاح ضمن قوائمها المالية.
موافق	0.806	3.42	5. إنشاء قسم خاص في المؤسسة يهتم بالأمر المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها يزيد من جودة المعلومات المحاسبية.
محايد	1.135	3.09	6. لا تنتظر المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على أنها واجب يؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع
موافق	1.009	3.19	7. توجد في المؤسسة مصلحة خاصة تهتم بالقضايا الاجتماعية
محايد	1.202	2.61	8. هناك صعوبة في الإفصاح عن قيم المنافع الاجتماعية
غير موافق	1.374	2.374	9. لا يطلب أصحاب المصالح في المؤسسات المعلومات ذات الدلالات الاجتماعية
موافق	0.610	4.13	المتوسط الحسابي العام

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن محور المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها بلغ المتوسط الحسابي العام 4.13 وبانحراف معياري 1.153 و باتجاه عام نحو موافق، كما نلاحظ حصول العبارة " محاسبة المسؤولية الاجتماعية تحسن الإجراءات المحاسبية (الإفصاح المحاسبي)" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي وبانحراف معياري 0.791 حين حصلت العبارة " هناك صعوبة في الإفصاح عن قيم المنافع الاجتماعية " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.61 وبانحراف معياري بلغ 1.202 وبتجاه محايد، ويمكن تفسير هذا على أن المجمع محل الدراسة واعي بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها.

2.6.3. تحليل اتجاه آراء العينة لفقرات محور جودة المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم (05): اتجاهات آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
بعد الموثوقية	4.71	0.651	موافق بشدة
1. يتم التأكد من مصداقية المعلومات المحاسبية قبل نشرها في	4.28	0.615	موافق بشدة

القوائم المالية.			
2.	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.	4.25	0.554
3.	المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.	4.27	0.770
	بعد الملاءمة	4.16	0.682
4.	توفر القوائم المالية معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين و المحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية	4.11	0.599
5.	تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.	4.14	0.693
6.	تعتبر المعلومات المحاسبية صالحة للاستخدام في مختلف الظروف وفي جميع الحالات.	4.12	0.667
	بعد القابلية للفهم	4.21	0.889
7.	توفر القوائم المالية جل المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة او المؤسسات المماثلة.	4.03	0.941
8.	يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة	4.19	0.822
9.	تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المؤسسة والتغيرات في المركز المالي.	4.11	0.846
	بعد القابلية للمقارنة	3.74	0.879
10.	يتم توضيح السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم في المؤسسة بشكل مستمر.	3.81	0.961
11.	تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة	3.18	1.008
12.	تحتوي القوائم المالية على طرق وكيفيات تمكن مستخدميها من فهمها واستيعابها من دون تعقيدات	3.35	0.645

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل اتجاه آراء أفراد العينة حول أبعاد جودة المعلومات المحاسبية يتضح لنا ما يلي:

✓ بعد الموثوقية: يتضح لنا من الجدول أعلاه أن بعد الموثوقية قد بلغ المتوسط الحسابي العام (4.71) وبانحراف معياري (0.651) و باتجاه عام نحو موافق بشدة، كما نلاحظ حصول العبارة " يتم التأكد من مصداقية المعلومات المحاسبية قبل نشرها في القوائم المالية. " على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.28) وبانحراف معياري (0.615) حين حصلت العبارة " المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة " على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.27) وبانحراف معياري بلغ (0.770)، و حصلت العبارة "المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.25) وبانحراف معياري بلغ (0.554)، وهذا ما يشير الى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة الموافق بشدة.

✓ بعد الملاءمة: يتضح لنا من الجدول أعلاه أن بعد الملاءمة قد بلغ المتوسط الحسابي العام (4.16) وبانحراف معياري (0.682) و باتجاه عام نحو موافق، كما نلاحظ حصول العبارة " تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل " على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.14) وبانحراف معياري (0.963) حين حصلت العبارة " تعتبر المعلومات المحاسبية صالحة للاستخدام في مختلف الظروف و في جميع الحالات " على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.12)

وبانحراف معياري بلغ (0.667)، وحصلت العبارة "توفر القوائم المالية معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين و الدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.11) وبانحراف معياري بلغ (0.599)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة الموافق.

✓ بعد القابلية للفهم: يتضح لنا من الجدول أعلاه أن بعد القابلية للفهم قد بلغ المتوسط الحسابي العام (4.21) وبانحراف معياري (0.889) و باتجاه عام نحو موافق، كما نلاحظ حصول العبارة " يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19) وبانحراف معياري (0.822) حين حصلت العبارة " تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي و أداء المؤسسة و التغييرات في المركز المالي" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.11) وبانحراف معياري بلغ (0.846)، وحصلت العبارة " توفر القوائم المالية جل المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المؤسسات المماثلة." على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وبانحراف معياري بلغ (0.941)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة الموافق.

✓ القابلية للمقارنة: يتضح لنا من الجدول أعلاه أن بعد القابلية للمقارنة قد بلغ المتوسط الحسابي العام (3.74) وبانحراف معياري (0.879) و باتجاه عام نحو موافق، كما نلاحظ حصول العبارة " يتم توضيح السياسات و الأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم في المؤسسة بشكل مستمر" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.81) وبانحراف معياري (0.961) حين حصلت العبارة " تحتوي القوائم المالية على طرق وكيفيات تمكن مستخدميها من فهمها واستيعابها من دون تعقيدات" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.35) وبانحراف معياري بلغ (0.645)، وحصلت العبارة " تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.18) وبانحراف معياري بلغ (1.008)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة الموافق.

7.3. اختبار فرضيات الدراسة: من خلال عبارات الاستبيان سيتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

1.7.3. اختبار الفرضيات الفرعية:

❖ اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد الموثوقية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05)".

الجدول رقم (06) : دراسة معامل الارتباط بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعده الموثوقية

الفرضية	الإحصائيات	التقدير
تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين بعد الموثوقية	معامل الارتباط	0.807
	معامل التحديد	0.658
	مستوى الدلالة	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss عند مستوى دلالة 0.05

✓ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه والذي يبين قيمة مستوى الدلالة أقرب إلى الصفر وهي أقل من 0.05 أي أن هناك وجود دلالة إحصائية عالية لهذا النموذج المدروس، وأن قيمة R المحسوبة أي معامل الارتباط يساوي 0.807 وهي أكبر من 0.5 مما يعني وجود علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين المتغيرين R^2 معامل التحديد يساوي 0.658 مما يدل أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع ب 0.658 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 وهي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعده الموثوقية.

❖ اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد الملاءمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05)".

الجدول رقم (07): دراسة معامل الارتباط بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد الملاءمة

التقدير	الإحصائيات	الفرضية
0.876	معامل الارتباط	تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين بعد الملاءمة
0.775	معامل التحديد	
0.000	مستوى الدلالة	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss عند مستوى دلالة 0.05

✓ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه والذي يبين قيمة مستوى الدلالة أقرب إلى الصفر وهي أقل من 0.05 أي أن هناك وجود دلالة إحصائية عالية لهذا النموذج المدروس، وأن قيمة R المحسوبة أي معامل الارتباط يساوي 0.876 وهي أكبر من 0.5 مما يعني وجود علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين المتغيرين R^2 معامل التحديد يساوي 0.775 مما يدل أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع ب 0.775 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد الملاءمة.

❖ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد القابلية للفهم ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05)".

الجدول رقم (08): دراسة معامل الارتباط بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد القابلية للفهم

التقدير	الإحصائيات	الفرضية
0.875	معامل الارتباط	تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين بعد القابلية للفهم
0.772	معامل التحديد	
0.000	مستوى الدلالة	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss عند مستوى دلالة 0.05

✓ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه والذي يبين قيمة مستوى الدلالة أقرب إلى الصفر وهي أقل من 0.05 أي أن هناك وجود دلالة إحصائية عالية لهذا النموذج المدروس، وأن قيمة R المحسوبة أي معامل الارتباط يساوي 0.875 وهي أكبر من 0.5 مما يعني وجود علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين المتغيرين R^2 معامل التحديد يساوي 0.772 مما يدل أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع ب 0.772 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد القابلية للفهم.

❖ اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد القابلية للمقارنة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.05)".

الجدول رقم (09): دراسة معامل الارتباط بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد القابلية للمقارنة

التقدير	الإحصائيات	الفرضية
0.905	معامل الارتباط	تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين بعد القابلية للمقارنة
0.810	معامل التحديد	
0.000	مستوى الدلالة	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss عند مستوى دلالة 0.05

✓ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه والذي يبين قيمة مستوى الدلالة أقرب إلى الصفر وهي أقل من 0.05 أي أن هناك وجود دلالة إحصائية عالية لهذا النموذج المدروس، وأن قيمة R المحسوبة أي معامل الارتباط يساوي 0.905 وهي أكبر من 0.5 مما يعني وجود علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين المتغيرين R^2 معامل التحديد يساوي 0.810 مما يدل أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع ب 0.810 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد القابلية للمقارنة.

❖ اختبار الفرضية الرئيسية: والتي تنص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05)".

الجدول رقم(10) : دراسة معامل الارتباط بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة المعلومات المحاسبية

التقدير	الإحصائيات	الفرضية
0.885	معامل الارتباط	تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
0.782	معامل التحديد	
0.000	مستوى الدلالة	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss عند مستوى دلالة 0.05

✓ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه والذي يبين قيمة مستوى الدلالة أقرب إلى الصفر وهي أقل من 0.05 أي أن هناك وجود دلالة إحصائية عالية لهذا النموذج المدروس، وأن قيمة R المحسوبة أي معامل الارتباط يساوي 0.885 وهي أكبر من 0.5 مما يعني وجود علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين المتغيرين R^2 معامل التحديد يساوي 0.782 مما يدل أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع ب 0.782 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة المعلومات المحاسبية.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا لدور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية استخلصنا أن مجمع صيدال على دراية تامة ووعي بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها وأن تطبيقها يزيد من جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، فضلا عن الأهمية التي تنعكس عن المؤسسة والاطراف المستفيدة، كما توصلنا من خلالها الى العديد من النتائج أهمها:

1.4. نتائج الدراسة:

- ✓ تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال إبعادها الأربعة (المثوقية، الملاءمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة)؛
 - ✓ إن تبني ما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية وشفافيتها حتى تكون مستعدة لاستخدامها؛
 - ✓ تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية أداة تمتد المستفيدين بالمعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات بمعلومات التكاليف المتعلقة بالنواحي الاجتماعية لإعطاء صورة كاملة عن وضعية المؤسسة؛
 - ✓ تختلف المعلومات المحاسبية عن المعلومات الاجتماعية من حيث الإفصاح عن المعلومات التي تحتويها.
- 2.4. توصيات الدراسة:
- العمل على إيصال مفهوم مطلق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للموظفين داخل المؤسسة وذلك من خلال المؤتمرات المهنية والعلمية ووسائل الاتصال؛
 - تشجيع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع ضرورة إلزامها على القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
 - تطوير وتنظيم البرنامج الدراسي الجامعي ليحتوي على محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
 - على المؤسسات الاقتصادية أن تفتح على ممارسات المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها حتى تكون مستعدة لاستخدامها، وضرورة أن تكون محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلزامية وليست اختيارية.

1. محمد سالم الولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، غير منشورة، سنة 2009.
2. بلال فايز، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مجلة دراسات العلوم الادارية . المجلد 41، 2014.
3. فياض علان فياض المساعيد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة جرش، غير منشورة، 2013.
4. عبد الله محمد السليطي. مدى التزام التجار العاملة في مملكة البحرين بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية المنشورة. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. 2009.
5. محمد علاء الدين جناني، محمد براق، الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 02، 2019.
6. سعيد مخلد النعيمات وفارس جميل حسين، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها في البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، بغداد 2011.
7. الأخضر عزي، رابع طويرات، محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS "دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 08، 2018.
8. بومصباح الصافية، اثر المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة التنافسية دراسة لعينة من المؤسسة بولاية برج بوعريج، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2019.
9. عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية، مجلة أفاق للعلوم، المجلد، العدد 16، جوان 2019.
10. راقيفية فاطمة الزهراء، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التسويقية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2019.
11. جمعة حميدات، خبير المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع العربي للمحاسبين والقانونيين، الأردن 2014.
12. رضوان حلوة حنان، وآخرون، أسس المحاسبة المالية: دار حامد للنشر، الأردن 2004.
13. مشري حسناء، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14 (2014).
14. محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية: إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال في دول العالم النامي، مجلة معهد الإدارة العامة، عدد 1991.